

Distr.
GENERAL

TD/B/C.II/4
23 February 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

الدورة الأولى

جنيف، ٤-٨ أيار/مايو ٢٠٠٩

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت

تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

تقرير مرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتصلة بمجالات العمل التي تغطيها لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يقدم هذا التقرير معلومات عن تنفيذ أحكام اتفاق أكرام المتصلة بمجالات عمل لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية. ومن هذا المنطلق، فإنه يتناول المجالات المحددة في الفقرات ١٤٦-١٦١ والفقرة ١٦٣ من اتفاق أكرام. ويركز التقرير خاصة على عمل الأونكتاد في مجال السياسات والتدابير التي يمكن أن تساعد البلدان النامية على تعزيز طاقاتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية على المستوى الدولي. ويولي التقرير اهتماماً خاصاً لتعزيز وتقوية أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة. ويستعرض التقرير كذلك أمثلة على تأثير عمل الأونكتاد في مجال الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع، وهو عمل يضطلع به بالتعاون الوثيق، ومن خلال برامج مشتركة، مع المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية الأخرى الناشطة في ميادين الاستثمار والتكنولوجيا والمشاريع. ويُستكمل هذا التقرير بمرفق يتضمن قائمة نواتج ومعلومات تكميلية عن برامج تعاون تقني محددة.

١- ينصّ اتفاق أكرا (الفقرة ١٤٦) على ما يلي: "ينبغي للأونكتاد أن يواصل، في أعماله المتعلقة بالاستثمار، مساعدة جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، في تصميم وتنفيذ سياسات فعالة ترمي إلى تعزيز طاقاتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية على المستوى الدولي ... وينبغي أن تعالج أنشطة الأونكتاد في هذا المجال، على وجه الخصوص، احتياجات أقل البلدان نمواً، وكذلك الاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة".

٢- وقد دأب الأونكتاد على مساعدة جميع البلدان النامية في أنشطتها في مجال الاستثمار وتنمية المشاريع. ففي عام ٢٠٠٨، استفادت ١٥٣ دولة من مجموع الدول الأعضاء في الأونكتاد البالغ عددها ١٩٣ دولة (أي ٧٩ في المائة) من برنامج أو نشاط واحد على الأقل من برامج الأونكتاد وأنشطته في هذا المجال. وقد استمر البرنامج في ضمان تغطية جغرافية متوازنة لخدماته، مولياً في الآن ذاته اهتماماً خاصاً لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر والصغيرة.

٣- وفي عام ٢٠٠٨ وحده، قدّمت شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع الدعم، عن طريق التدريب خاصة، لثلاثين بلداً من أصل ٥٠ بلداً من أقل البلدان نمواً (٦٠ في المائة) و٢٥ بلداً نامياً غير ساحلي و١٢ دولة جزرية صغيرة نامية. واستفادت معظم البلدان من فئة أقل البلدان نمواً من برنامجين مختلفين على الأقل، وتلقت مساعدة تقنية في ثلاثة مجالات ذات صلة. كما يُقدّر أن فئة أقل البلدان نمواً تشكل وحدها أكثر من ثلث البلدان المستفيدة من البرنامج الرئيسي للشعبة (بناء القدرات في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، واتفاقات الاستثمار الدولية، وترويج وتيسير الاستثمار، وعمليات استعراض سياسات الاستثمار، ومتابعة عمليات استعراض سياسات الاستثمار، وبرنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك)، والروابط التجارية). وإضافة إلى ذلك، ثمة منشورات متعددة القطاعات ستتناول قضايا محددة في أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، كمنشور "لحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً" أو أدلة الاستثمار. وقد نُظّم العديد من المناقشات الحكومية الدولية التي تركز على الاحتياجات والمشاكل الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، كمنتدى الاستثمار الرفيع المستوى بشأن الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية، الذي نُظّم أثناء استعراض الجمعية العامة الرفيع المستوى لبرنامج عمل ألماي (نيويورك، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).

٤- ويطلب اتفاق أكرا (الفقرة ١٤٧) من الأونكتاد "أن يواصل إجراء تحليلات سياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية. وينبغي أن يركز على سبل تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد الإنمائية الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق انتهاز سياسات ملائمة في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ".

٥- وفي عام ٢٠٠٨، واصلت الأمانة تحليلها المتعمق لما للاستثمار الأجنبي المباشر من تأثير على التنمية، بغرض مساعدة البلدان النامية على زيادة الفوائد الإنمائية الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الحد الأقصى. ونُشر العديد من النتائج الهامة المستخلصة من هذا التحليل في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨، الذي يركز على الشركات عبر الوطنية وعلى التحدي القائم في مجال الهياكل الأساسية. وينظر التقرير في دور الشركات عبر الوطنية في الهياكل الأساسية، لا سيما الكهرباء والاتصالات والنقل والماء. ويرسم التقرير خريطة لاستثمارات شركات الهياكل الأساسية حول العالم وفي البلدان النامية. كما يناقش كيف أصبحت بعض شركات البلدان

النامية مستثمرةً بارزة في بعض قطاعات الهياكل الأساسية - والآثار المترتبة على أنشطتها الخارجية. ويستكشف التقرير كذلك تأثير مشاركة الشركات عبر الوطنية في حشد الموارد المالية لاستثمارات الهياكل الأساسية، وما لهذه الأنشطة من تأثير على أداء القطاعات. ويسلط التقرير الضوء على التحديات السياسية المعقدة التي تواجهها البلدان النامية في سعيها لاستخدام الشركات عبر الوطنية وسيلةً لتحسين قطاعات كالنقل وإمدادات المياه والكهرباء، كما يشدد على أهمية وضع إطار للإدارة الرشيدة وزيادة التخطيط الإقليمي وحصول البلدان على دعم نشط من شركائها في التنمية.

٦- وقد عُرض التقرير لأول مرة أثناء الاجتماع السنوي لمجلس التجارة والتنمية، في عام ٢٠٠٨. ولاحظ المجلس أن اختيار موضوع التقرير كان مناسب التوقيت بشكل خاص لأن توافر هياكل أساسية عالية الجودة ضروري للتنمية ولبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. كما قوبل التقرير باهتمام عام واسع النطاق، مثلما تبين من التغطية الصحفية العالمية للتقرير، حيث أثار نشره حول العالم أكثر من ١٠٠ ١ مقالة ومقابلة في ٩٣ بلداً. ولزيادة نشر التقرير وتعزيز كفاءته التوعوية، استمر تنظيم حلقات دراسية/حلقات عمل إقليمية لكبار واضعي السياسات في البلدان النامية، بهدف تيسير فهم التقرير وتعزيز جدواه بالنسبة لواضعي السياسات.

٧- كما يطلب اتفاق أكرا (الفقرة ١٤٧) من الأونكتاد "أن يطور أنشطته في مجال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بنشاط الشركات عبر الوطنية وما يتصل به من قوانين وأنظمة وطنية ودولية، وأن يدعم مساعدته لأقل البلدان نمواً في صياغة سياسات أفضل بالاستناد إلى معلومات دقيقة وحديثة".

٨- وقد واصل الأونكتاد، أثناء الفترة المستعرضة، جمع وتحليل البيانات المتعلقة بأنشطة الشركات عبر الوطنية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فيستشرف "استقصاء الفرص المرتقبة للاستثمار العالمي للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠"، الذي أجري في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠٠٨، الاتجاهات المستقبلية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويفحصها. وتستند نتائج الاستقصاء إلى ٢٢٦ رداً من أكبر الشركات عبر الوطنية في العالم. وكان عدد كبير من الشركات عبر الوطنية يشعر في ذلك الوقت بالتأثيرات الأولى للأزمة وبدت تلك الشركات أقل تفاؤلاً إجمالاً مما كانت عليه في الاستقصاء السابق فيما يتعلق بآفاق استثماراتها المتوسطة الأجل. بيد أن الغالبية العظمى من الشركات عبر الوطنية كانت لا تزال ماضية في اتجاه أساسي ومستمر نحو توسيع حصة إنتاجها وتوظيفها ومبيعاتها في الخارج. ويشير الاستقصاء إلى أن هذا الاتجاه نحو التدويل سيؤثر على جميع وظائف الشركات، بما في ذلك مراكز البحوث والتنمية وصنع القرار التي نزعحت حتى الآن إلى البقاء في البلدان الأصلية للشركات عبر الوطنية.

٩- وقد عزز الأونكتاد أنشطة تعاونه التقني في مجال بناء القدرات المؤسسية اللازمة لجمع وتصنيف الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وما يتصل بها من معلومات، وفي مجال توطيد التعاون الإقليمي بين المؤسسات ذات الصلة من أجل المواءمة بين البيانات. وقد أولى الأونكتاد، على هذا الصعيد، اهتماماً خاصاً لأقل البلدان نمواً، ومعظمها يقع في أفريقيا. فبعد إنشاء فرقة العمل المعنية بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية، التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا)، في عام ٢٠٠٧، تعمل الأمانة على إعداد منهجية ودراسة استقصائية مشتركتين في مجال الإحصاء. وقد نظم الأونكتاد لهذا الغرض حلقة العمل الإقليمية الأولى المشتركة بين كوميسا والأونكتاد بشأن الاستقصاء المشترك للإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية (٢٥-٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨)، وحضرها نحو ٤٠ ممثلاً.

وإضافة إلى ذلك، يجري عقد حلقات عمل وطنية للدول الأعضاء في كوميسا من أجل مساعدة موظفي الوزارات والوكالات الوطنية المعنية بالمسائل الإحصائية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر على التحضير لتنفيذ نظام استقصاء فعال لجمع ونشر البيانات المتعلقة بتدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الفروع الأجنبية للشركات. وقد استفادت من التدريب على بناء القدرات في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر سبعة بلدان (إثيوبيا وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية الدومينيكية ورواندا وزامبيا وكينيا وملاوي). ووفقاً لدراسة استقصائية أجريت للمشاركين في حلقات العمل هذه، أعرب أكثر من ٨٥ في المائة من المشاركين عن رضاهم التام عن حلقات التدريب، التي لبت أهداف ٨٩ في المائة من المشاركين. كما طلب ١٧ بلداً نامياً ومنظمة إضافية مساعدة الأونكتاد في هذا المجال^(١).

١٠- وواصل الأونكتاد في عام ٢٠٠٨ مساعدة الدول الأعضاء على تقييم أدائها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق إنتاج ونشر بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية. ومنذ انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة الاستثمار، أصدرت الأمانة دليل *الاستثمار العالمي: أفريقيا*، الذي أطلق أثناء الدورة الثانية عشرة للأونكتاد. وتستصدر قريباً أدلة لكل من غرب آسيا والبلدان المتقدمة وجنوب شرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة. كما يجري وضع اللمسات الأخيرة على نسخة منقحة لدليل *إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر* للأونكتاد. ويتيح هذا الدليل للبلدان صياغة سياسات فعالة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة منها عن طريق التصدي للعديد من التحديات التي تواجه البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على صعيد جمع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعلاوة على ذلك، واصلت الأمانة الحفاظ على موقعها الإلكتروني الخاص بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر (www.unctad.org/fdistatistics) الذي يحوي معلومات عن ١٤٢ بلداً، وصحائف وقائع عن ١٨٧ بلداً، وصحائف بيانات عنوانها "الاستثمار الأجنبي المباشر بإيجاز" عن ٧٨ بلداً.

١١- ويطلب اتفاق أكرا (الفقرة ١٤٧) من الأونكتاد "أن يواصل بحوثه الموجهة نحو السياسات والمتعلقة بقضايا التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، والعلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وتنظيم المشاريع، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات وتنمية الهياكل الأساسية وبناء قدرات التصدير والموارد البشرية. وتشمل القضايا الأخرى الروابط بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية وأفضل الممارسات للتشجيع على زيادة تدفقات الاستثمار المؤدية إلى التنمية".

١٢- وقد واصلت الأمانة بحوثها الموجهة نحو السياسات بشأن عدد من المجالات البحثية الهامة، متوخية في بعض الأحيان استخدامها كإسهامات في تقارير الاستثمار العالمية المقبلة. وشملت مواضيع البحوث دور الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات، حيث نُشر التقرير الأخير المعنون "الاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة: البُعد الإنمائي: شرق أفريقيا وجنوبها" وهو يشمل مجموعة دراسات إفرادية عن بلدان مختارة من هذه المنطقة. وقد عُممت النتائج الرئيسية

(١) تشمل القائمة ألبانيا وأوغندا وبوروندي والجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل وسوازيلند والسودان وجزر القمر ومصر والمغرب وموريتانيا وموريشيوس وجماعة الكاريبي وكوميسا وبنك التنمية الإسلامي ومنتدى البحر الهادئ.

لهذا التقرير عن طريق تنظيم حلقات عمل في كل من كينيا وأوغندا وموريشيوس. وفي الوقت ذاته أعدت الأمانة دراسات قطرية لغرب أفريقيا، وبدأت المرحلة الثالثة من الدراسات الميدانية في كل من السنغال ومالي وغانا. كما تناول الأونكتاد تأثير الأزمة المالية العالمية الراهنة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. وكان موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وتغير المناخ أحد المجالات الأخرى التي باشرت فيها الأمانة جمع البيانات وإجراء بحوث بشأن سياسات الاستثمار غير الضارة بالمناخ على الصعيدين الوطني والدولي، وقامت بذلك في الغالب بتعاون وثيق مع الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. ويتعلق مجال هام آخر من مجالات البحوث بقضية الأغذية والزراعة. وستُنشر أهم النتائج المستخلصة في هذا المجال في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩، الذي سيتناول قضايا الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية.

١٣- كما يطلب اتفاق أكرّا (الفقرة ١٤٧) من الأونكتاد "أن يواصل تحليل الاستثمار الوافد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأن يستكشف إمكانية تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب".

١٤- وقد واصل الأونكتاد البحوث والمبادرات الأخرى الرامية إلى تعميق وتوسيع المعارف بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب والشركات عبر الوطنية في البلدان النامية، عن طريق دراسة مجموعة من القضايا المترابطة، ومنها: (أ) الدوافع والخوافز للاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب والتأثيرات السياسية والمؤسسية عليه؛ (ب) الانعكاسات والتأثيرات الإنمائية؛ (ج) الاستراتيجيات الاستثمارية للشركات عبر الوطنية في البلدان النامية، بما في ذلك مدى تأثير سلوكها الاستثماري بالتكامل الإقليمي. وقد بدأ برنامج عمل عام ٢٠٠٨ باجتماع خبراء تمخض عن سلسلة تقارير ستُنشر في الدراسات الراهنة عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية. كما نُظمت جلسة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في سياق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي (جنيف، ٤-٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩).

١٥- وقد نُشرت ثلاثة أعداد من مجلة الشركات عبر الوطنية منذ انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة. وتتضمن هذه الأعداد مقالات عن استثمارات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (المجلد ١٧، العددان ١ و ٢) وسلسلة مقالات مستوحاة من أعمال الراحل سنجايا لال المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية (المجلد ١٧، العدد ٣).

١٦- ويطلب اتفاق أكرّا (الفقرة ١٤٨) من الأونكتاد "أن يكون منبراً لحوار دولي بشأن أفضل الممارسات في مجال سياسات الاستثمار. ويمكن لوضع قائمة جرد بأفضل الممارسات على صعيد السياسات أن يساهم في إجراء حوار بشأن المعارف في مجال رسم السياسات. وينبغي للأونكتاد القيام، مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، وخاصة المنظمات من البلدان النامية، وغيرها من الشركاء، وكذلك منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، بإشراك البلدان أياً كان مستوى التنمية فيها للمساعدة على ضمان وجود بيئة مؤسسية مواتية للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية. وفي سياق تعزيز أفضل الممارسات في مجال سياسات الاستثمار، ينبغي الحرص على العمل إلى جانب المصارف الإنمائية الإقليمية مثل مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية".

١٧- واستجابةً لهذه الولاية الجديدة، أطلقت الأمانة برنامج عمل جديداً بشأن أفضل الممارسات في وضع سياسات الاستثمار. ويدخل في هذا الإطار إجراء حوار دولي عن طريق المشاركة الرفيعة المستوى (وتيسير مشاركة أقل البلدان نمواً) في منتدى الاستثمار العالمي، الذي يُنظم بالاشتراك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأونكتاد، وفي اجتماع المائدة المستديرة الوزاري أثناء الدورة الثانية عشرة للأونكتاد. واستناداً إلى النقاش والمنهجية المعتمدة في اجتماع الخبراء المعني بمقارنة أفضل الممارسات لإيجاد بيئة مواتية لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الإنمائية والنمو الاقتصادي والاستثمار في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (جنيف، ٢٤-٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧)، شرع الأونكتاد في إعداد دراسات الحالات الفردية التالية بشأن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر الناجحة ذات الأهمية البالغة للتنمية:

- (أ) اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصادات الصغيرة؛
- (ب) استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز السلام في البلدان الخارجة من نزاعات؛
- (ج) استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لبناء الهياكل الأساسية: حالة الطرق؛
- (د) استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لبناء الهياكل الأساسية: حالة الكهرباء؛
- (هـ) كيفية تصميم سياسة منافسة منهجية لتعزيز مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٨- ويطلب اتفاق أكرا (الفقرة ١٤٩) من الأونكتاد "أن يدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار وأن يساعد في وضع التشريعات والأنظمة ذات الصلة، وفقاً لاستراتيجياتها الإنمائية، وفي الوفاء بالتزاماتها الدولية. وتؤدي استعراضات سياسات الاستثمار ومتابعتها، والمساعدات المقدمة إلى وكالات تشجيع الاستثمار، الوطنية منها ودون الوطنية، دوراً هاماً في هذا الصدد. وينبغي النظر في اتباع نهج أشمل وأكثر تنظيماً في عمليات استعراض سياسات الاستثمار، تُسند بموجبه إلى الأونكتاد مهمة صياغة الاستعراضات، وضمان تغطية أوسع للبلدان النامية، والتوسع في معالجة الآثار الإنمائية للاستثمار الأجنبي المباشر والإطار الاستثماري ذي الصلة. وينبغي تحديث عمليات استعراض سياسات الاستثمار بصورة منتظمة للحفاظ على محور التركيز ومتابعة التوصيات".

١٩- وقد أنهت الأمانة، في عام ٢٠٠٨، عمليات استعراض لسياسات الاستثمار في كل من الجمهورية الدومينيكية وفييت نام وموريتانيا ونيجيريا. وعُرض استعراض سياسات الاستثمار لفييت نام في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بحضور وفد كبير رفيع المستوى يرأسه نائب رئيس الوزراء ويضم وكيل وزير التخطيط والاستثمار ووكيل وزير الصناعة والتجارة، فضلاً عن عدة مستثمرين خاصين من شركات دولية كبرى. أما استعراض سياسات الاستثمار لكل من الجمهورية الدومينيكية ونيجيريا فيُزمع عرضهما خلال هذه الدورة الأولى للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية. ويجري العمل في مراحل متفاوتة حالياً لإعداد أربعة استعراضات أخرى لسياسات الاستثمار (بوركينا فاسو وبوروندي وبيلاروس وسيراليون).

٢٠- ويبلغ مجموع استعراضات سياسات الاستثمار التي أُنجزت ٢٥ استعراضاً، تشمل ١٧ بلداً أفريقياً. وقد أدّت التوصيات القيّمة المقدمة في استعراضات سياسات الاستثمار الحالية إلى تلقي طلبات إضافية من ٢٣ بلداً

لاستعراض سياساتها الاستثمارية. وقد نُظِم اجتماع خبراء مخصص لتناول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في ٩ و١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ لمناقشة النهج الأوسع والأكثر منهجية لعملية إجراء استعراضات سياسات الاستثمار.

٢١- ويُنظر إلى استعراضات سياسات الاستثمار بوصفها سيرورة، وقد واصلت الأمانة تقديم عون كبير على صعيد المتابعة للبلدان المستفيدة. فمنذ انعقاد الدورة الأخيرة للجنة، واصلت الأمانة أنشطة المتابعة في ثمانية بلدان. ففي بنين، ساهم الأونكتاد في إنشاء نظام لتعقب المستثمرين، وتوفير التدريب لمركز الخدمات الجامع وتدريب الدبلوماسيين في مجال تشجيع الاستثمار. كما ساعد الأونكتاد حكومة كولومبيا على تنفيذ الإصلاحات التنظيمية الوطنية. وأعدت الأمانة دراستين تشخيصيتين على المستوى دون الإقليمي بشأن الإمكانيات الاستثمارية لإثيوبيا، فضلاً عن استراتيجية لاستهداف الاستثمار لمنطقة أوروبا. وفي غانا، شاركت الأمانة في وضع قوانين للاستثمار ووضع نموذج لمعاهدات الاستثمار الثنائية، وتعمل حالياً على إنجاز تقاريرها التي تستعرض تنفيذ استعراض سياسات الاستثمار. وفي المغرب، أسهمت مساعدة الأونكتاد في تدوين القوانين المتصلة بالاستثمار، وأعدت الأونكتاد استعراضاً لاتفاقات الاستثمار الدولية التي أبرمها المغرب بغية وضع نموذج لمعاهدات الاستثمار الثنائية. وهدفت المساعدة التقنية المقدمة لرواندا إلى دعم الحكومة في تنفيذ توصيات استعراض سياسات الاستثمار بشأن "برنامج اجتذاب المهارات والنشر". وفي زامبيا، أنشأ الأونكتاد الوكالة الزامبية للتنمية وبارش إنشاء لجنة التجارة الدولية الزامبية. ويشمل العمل في هذا المجال أيضاً إعداد كتاب أزرق لنيجيريا عن أفضل الممارسات في ترويج الاستثمار، لتزويد الحكومة بخطة عمل تشمل تدابير عملية كفيلة بالمساهمة في تحسين البيئة الاستثمارية في غضون فترة تتراوح بين ١٢ و١٨ شهراً.

٢٢- ويطلب اتفاق أكر (الفقرة ١٥٠) من الأونكتاد "في إطار خدماته الاستشارية وأعماله التحليلية وبرامجه المتعلقة ببناء القدرات في مجال تشجيع الاستثمار، أن يستنبط أدوات عملية ويُعد أدلة استثمارية ويحدد أفضل الممارسات. وينبغي أن يولي الأونكتاد في خدماته الاستشارية عناية للقضايا التي هي محل اهتمام جميع البلدان النامية، وبصفة خاصة القضايا التي تهم أقل البلدان نمواً مثل الإدارة الرشيدة في تشجيع الاستثمار. وينبغي إعداد أدلة استثمارية من أجل جميع البلدان النامية غير الساحلية التي تطلب أدلة، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية".

٢٣- وفي عام ٢٠٠٨ أطلقت شعبة الاستثمار وتنمية المشاريع سلسلة جديدة من المشورة الاستثمارية موجهة للعاملين في مجال ترويج الاستثمار. وقد صدر منها ثلاثة أعداد حتى الآن، ويجري الإعداد لإصدار ثلاثة أعداد إضافية من هذه السلسلة. ولاقت المجلدات الأولى من هذه السلسلة الجديدة استقبلاً حسناً من العاملين في مجال ترويج الاستثمار وقد أثنوا عليها باعتبارها تتيح لهم "أدوات وتقنيات هامة"^(٢).

٢٤- وقُدِّمت لكل من إثيوبيا وإندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزامبيا والسلفادور وغانا وفلسطين وكينيا وموريشيوس وهندوراس خدمات مشورة تشمل استراتيجيات قطاعية تستهدف المستثمرين، ووضع موثائق لتعامل وكالات ترويج الاستثمار مع الزبائن، واستراتيجيات للمشورة السياسية، وخدمات الدعم والمشورة المؤسسية. ونُظمت حلقات عمل إقليمية وأقليمية في البرازيل وترينيداد وتوباغو وجمهورية فنزويلا البوليفارية

(٢) راجو جادو، المدير المنتدب لمجلس الاستثمار، موريشيوس، رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨.

وغانا. وتلقى إجمالاً أكثر من ٣٠٠ موظف من ٦٥ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تدريباً على القضايا المتعلقة بترويج الاستثمار وتيسيره، بما فيها الإدارة الرشيدة. وإضافة إلى ذلك، شارك ٣٨ من العاملين في ترويج الاستثمار من ١٩ بلداً نامياً، منها سبعة من أقل البلدان نمواً، في أربع جولات دراسية في كل من تونس والسويد وماليزيا وهولندا، اطلعوا فيها على أحدث ممارسات وتقنيات ترويج الاستثمار، وأتيحت لهم خلالها فرص الالتقاء بأوساط الأعمال التجارية في هذه البلدان.

٢٥- وفي عام ٢٠٠٨ أعدت الأمانة أدلة استثمار لكل من بنن وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والمغرب، فأصبح مجموع الأدلة المنجزة بذلك ١٥ دليلاً. كما وضع الأونكتاد أداة جديدة، هي النظام الإلكتروني لتعقب المستثمرين، الذي يهدف إلى إدارة الطلبات التي يقدمها المستثمرون إلكترونياً للحصول على تراخيص الاستثمار، وتمكين وكالات ترويج الاستثمار من تعقب المستثمرين عن طريق متابعة دورة الاستثمار. وقد أنجز تركيب هذا النظام في غانا خلال عام ٢٠٠٨. ويجري تركيب النظام نفسه في بنن وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كما ورد طلب بهذا الصدد من ملاوي.

٢٦- وأطلقت خلال عام ٢٠٠٨ مبادرتان هامتان سعيًا لزيادة تعميم أفضل الممارسات في ميدان ترويج الاستثمار على العاملين في هذا المجال من البلدان النامية. وقد تناول المنتدى الاستثمار العالمي الأول، الذي عُقد في أكرا، بموازة الدورة الثانية عشرة للأونكتاد، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية وسبل تحسين أساليب ترويج الاستثمار. وقد شمل المنتدى عدة فعاليات منها: اجتماعا قمة، ومناقشة للقادة العالميين بشأن الاستثمار، واجتماع للمجلس الاستشاري للاستثمار. وقد ركزت مناقشة القادة العالميين بشأن الاستثمار على ضمان استفادة أفقر الفئات من الاستثمار الأجنبي المباشر في الديناميات الجديدة لآفاق الاستثمار. وتناول المجلس الاستشاري للاستثمار التحديات الناشئة على صعيد الروابط بين الاستثمار والتنمية. ونُظمت كذلك ثلاثة اجتماعات تفاعلية لأصحاب المصلحة في ميدان الاستثمار، وثلاث فعاليات تهدف إلى إقامة شبكات الأعمال التجارية وأربع حلقات عمل لبناء القدرات في مجال ترويج الاستثمار. وقد اجتذب المنتدى، الذي اعتمد في تنظيمه نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة، ٦٥٠ مشاركاً، من بينهم واضعو سياسات رفيعو المستوى ومسؤولون كبار عن ترويج الاستثمار وقادة للأعمال التجارية.

٢٧- ونُظّم كذلك أثناء استعراض الجمعية العامة الرفيع المستوى لبرنامج عمل ألماتي منتدى استثماري رفيع المستوى بشأن "الاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية". وقد جمع هذا المنتدى واضعي السياسات والعاملين في هذا المجال من القطاع الخاص في البلدان النامية غير الساحلية، بالإضافة إلى المستثمرين الدوليين الحاليين والمحتملين. وقد حلل المشاركون في المنتدى الاتجاهات الحالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية، وتبادلوا الخبرات وأفضل الممارسات، واستكشفوا الفرص المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان.

٢٨- ويطلب اتفاق أكرا (الفقرة ١٥١) من الأونكتاد "أن يواصل مساعدة البلدان النامية على المشاركة في المناقشات بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. كما ينبغي أن يركز على البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية هذه وأن يدرس تأثيراتها. وينبغي أن تشمل أعمال الأونكتاد في هذا المجال تحليل السياسات وبناء القدرات فيما يتصل بالتفاوض على اتفاقات الاستثمار الثنائية والإقليمية الحالية والمستقبلية وتنفيذها، وفض النزاعات بين المستثمر والدولة، والوسائل البديلة لتسوية المنازعات، والنهج اللازم لتشجيع الاستثمار، وتأثيرات اتفاقات الاستثمار الدولية".

٢٩- واستجابة لهذه الولاية وتوحيماً لتعميق فهم البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية وتأثيراتها، قام الأونكتاد بإعداد خمس دراسات ضمن سلسلة سياسات الاستثمار الدولية لأغراض التنمية، تحت عناوين: تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة وتأثيرها على وضع قواعد الاستثمار، وأحكام تشجيع الاستثمار في اتفاقات الاستثمار الدولية، ووضع قواعد الاستثمار الدولي: استعراض المنجزات والتحديات، والسييل قدماً، وتحديد العناصر الأساسية في اتفاقات الاستثمار في إقليم منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أيلك)، وحماية المصالح الأمنية الرئيسية في اتفاقات الاستثمار الدولية. ويجري العمل على إعداد ثلاث دراسات إضافية. وعلاوة على ذلك، يجري تنقيح الجليل الأول من سلسلة القضايا الرئيسية المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية، ويُزمع إصدار ثلاثة منشورات محدثة خلال الفترة القادمة. وقد تناول العددان الأخيران من سلسلة "مرصد اتفاقات الاستثمار الدولية" آخر التطورات على صعيد تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وأحدث المستجدات في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية.

٣٠- وكُرِّست الجلسة الأولى لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار (١٠-١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩) لتناول البعد الإنمائي في اتفاقات الاستثمار الدولية. وتناول الاجتماع ما لتكاثر اتفاقات الاستثمار من انعكاسات على التنمية، كما حدد وأوضح القضايا الرئيسية التي تحتاج إلى مزيد من التحليل من أجل تحسين قدرة البلدان النامية على تسخير الإمكانيات الإنمائية لاتفاقات الاستثمار الدولية. وقد حضر ما مجموعه ٢٢١ خبيراً ومتفاوضاً ومتخصصاً في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية وخبيراً أكاديمياً هذا الاجتماع الذي اتخذ شكل مناقشة تفاعلية بين الخبراء، حيث تبادلوا خبراتهم وآراءهم بشأن القضايا الرئيسية الناشئة وأفضل الممارسات لنشرها تحت عنوان "خدمات استشارية جماعية". وكان تقييم المشاركين إيجابياً بصورة قاطعة، وهو ما برهن عليه اتفاق الخبراء على مواصلة تبادل الآراء هذا سنوياً. وقد سبق الاجتماع عقد اجتماع آخر بشأن "جدوى إنشاء مرفق استشاري بشأن قانون الاستثمار الدولي والمنازعات بين المستثمرين والدول لبلدان أمريكا اللاتينية"، تناقش الخبراء خلاله بشأن البدائل والنهج المتنوعة لمساعدة البلدان النامية في أمريكا اللاتينية على تفادي المنازعات بين المستثمرين والدول وتسويتها وإدارتها والدفاع عن مصالح الدولة في سياقها.

٣١- وفي ميدان التعاون التقني، تلقى الأونكتاد في عام ٢٠٠٨ عدداً قياسياً من الطلبات لمساعدة البلدان النامية على التكيف مع تعقيدات اتفاقات الاستثمار الدولية وما يتصل بها من تحديات على صعيدي التفاوض والتنفيذ. وقد استفاد إجمالاً أكثر من ١٠٠٠ موظف حكومي من ٩٤ بلداً من مساعدة الأونكتاد التقنية في هذا المجال، وذلك عن طريق ١٩ دورة تدريبية إقليمية ومؤتمرات وحلقات عمل وطنية لاقت تقييماً إيجابياً جداً من المشاركين. ورغم أن المستفيدين من المساعدة التقنية في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية عادة ما يشيرون إلى مدى تعقيد هذا الموضوع، فإنهم قد أجمعوا على الاعتراف بجودة المساعدة المقدمة، حيث ورد عنهم "إن حلقة العمل كانت ناجحة تماماً... والموضوع الذي كان يعدّ موضوعاً معقداً شاقاً أصبح موضوعاً مفعماً بالحياة وأثار نقاشات مثيرة للاهتمام".

٣٢- وأمام تزايد عدد منازعات الاستثمار، نظم الأونكتاد كذلك الدورة التدريبية الإقليمية الرابعة بشأن إدارة منازعات الاستثمار (كوستاريكا، ١٧-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر) والتي شارك فيها ٣٦ مشاركاً من ١٥ بلداً من أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى تنظيم مؤتمرين إقليميين. وقد حضر المؤتمر الأول، الذي عُقد في القاهرة، عصر يومي ١٤

و ١٥ أيار/مايو، ١٠٩ مشاركين من البلدان العربية وكان يهدف إلى تزويد موظفي الحكومة والعاملين في هذا المجال بالقدرة اللازمة لتفادي المنازعات بين المستثمرين والدول وإدارتها. أما المؤتمر الثاني بشأن الأساليب البديلة لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول فقد ضمّ ٣٣ مشاركاً من بلدان شرق آسيا وجنوب شرقها ووسطها، وعُقد في كييف بأوكرانيا يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه.

٣٣- وما زال الأونكتاد المصدر الرئيسي للمعلومات عن اتفاقات الاستثمار الدولية. وثمة عدد من الأدوات يجري الحفاظ عليها، من بينها قواعد بيانات لمعاهدات الاستثمار الثنائية، ومعاهدات الازدواج الضريبي، واتفاقات التجارة الحرة، وحالات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. كما أن الشبكة الإلكترونية لخبراء اتفاقات الاستثمار الدولية، التي تتيح نشر المعلومات ومناقشة القضايا الأساسية التي تهم الأوساط المعنية بهذه الاتفاقات، باتت تضم ما يزيد عن ٢٠٠ ١ عضو. وقد ناشد المشاركون في اجتماع الخبراء المتعدد السنوات هذه الشبكة لتقوم بدور منبر يتيح مواصلة تبادل الخبرات والآراء بشأن القضايا الأساسية والناشئة.

٣٤- ويطلب في الفقرة ١٥٢ من اتفاق أكرا إلى الأونكتاد "أن يحلل سياسات المشاريع الطوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ومدونات قواعد السلوك الأخرى كعنصر مكمل للتشريع الوطني بهدف تحديد أفضل الممارسات لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأثر الإيجابي المترتب على أنشطة الشركات، وبخاصة الشركات عبر الوطنية. وينبغي له أن ينسق أنشطته في هذا المجال مع الهيئات الدولية المعنية الأخرى، بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والفريق العامل المعني بالمسؤولية الاجتماعية التابع للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، وذلك من أجل تحقيق أقصى قيمة مضافة ممكنة لعمله".

٣٥- واستجابة لهذه الولاية، أعدت الأمانة استعراضها لعام ٢٠٠٨ المتعلق بأداء المشاريع في الأسواق الكبيرة الناشئة من حيث مسؤولية الشركات. وللوقوف على أفضل الممارسات من أجل تعظيم التأثير الإيجابي لأنشطة الشركات، تلقي هذه الدراسة الضوء على السياسات الطوعية التي تنتهجها الشركات فيما يتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الإدارة من بين ٤٠ شركة من أكبر الشركات العاملة في ١٠ من أكبر الأسواق الناشئة. وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، نُظمت حلقة عمل بشأن سياق السياسات من أجل الاستثمار المسؤول، بُحثت فيها العلاقة بين المستثمرين وواضعي اللوائح التنظيمية والشركات، وما للسياسات الطوعية التي تنتهجها الشركات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات من دور في جذب الاستثمار.

٣٦- وفي عام ٢٠٠٨، واصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى الفريق العامل المعني بالمسؤولية الاجتماعية التابع للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، واللجنة المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات التابعة لغرفة التجارة الدولية، واجتماع المائدة المستديرة المعني بالمسؤولية الاجتماعية للشركات التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إضافة إلى عدد من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية. وسعيًا إلى تحقيق التآزر في الأعمال المضطلع بها داخل الأونكتاد فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، من المقرر تنفيذ مشروع مشترك لعام ٢٠٠٩ بالتعاون مع المعهد الافتراضي للأونكتاد، وذلك لتحليل قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات في أمريكا الجنوبية. ووقع الأونكتاد أيضاً مذكرة تفاهم لإقامة شراكة ولتوطيد علاقات العمل مع مبادرة الإبلاغ العالمية، وهو يواصل تنسيق الأنشطة في هذا المجال مع الهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك مكتب الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

٣٧- ويطلب اتفاق أكرّا إلى الأونكتاد في الفقرة ١٥٣ "أن يواصل في إطار ولايته، واضعاً في اعتباره جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية، وبدون الإخلال بالأعمال المنفذة في المحافل الأخرى، إجراء بحوث وتحليلات بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك في مجالي الاستثمار والتكنولوجيا".

٣٨- وعملاً بهذه الولاية، واصل الأونكتاد في عام ٢٠٠٨ إجراء بحوث وتحليلات بشأن الملكية الفكرية. واستجابة لطلب قدمته جماعة شرق أفريقيا، أعدت الأمانة دراسة مقارنة لأحكام قوانين براءات الاختراع للدول الشريكة في جماعة شرق أفريقيا (أوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وكينيا). والأمانة، بقيامها بذلك، إنما تناولت بالتحليل مدى تضمين التشريعات الوطنية لهذه الدول أوجه المرونة ذات الصلة بالحصول على الأدوية الواردة في الاتفاق الرئيسي المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. ونظم الأونكتاد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بالتعاون مع إدارة الملكية الفكرية في تايلند ومؤسسة بناء القدرات في ألمانيا، ندوة إقليمية تتعلق بأوجه المرونة في القواعد الدولية للملكية الفكرية والإنتاج المحلي للمستحضرات الصيدلانية ضمت ٥٢ مشاركاً من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. واستفادت الندوة من البحوث المضطلع بها في سياق وضع الصيغة النهائية لمشروع دليل الأونكتاد المرجعي لاستخدام حقوق الملكية الفكرية في حفز إنتاج المستحضرات الصيدلانية في البلدان النامية.

٣٩- وقُدمت المساعدة التقنية القطرية المتعلقة بمسائل الملكية الفكرية والتنمية إلى حكومات أوغندا وتايلند ورواندا وملديف، كما قدمت إلى جامعة التجارة الخارجية في هانوي بفييت نام بالتعاون مع المعهد الافتراضي للأونكتاد. وعلى وجه التحديد، شارك الأونكتاد، بطلب من وزارة الصحة العامة في تايلند، في بعثة مشتركة إلى تايلند مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لتقديم المشورة إلى الحكومة بشأن أوجه المرونة التي يتضمنها الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بخصوص الصحة العامة. واستجابة لطلب مساعدة تقنية قدمته حكومة تايلند أيضاً (وزارة التجارة، إدارة الملكية الفكرية) عُرضت على إدارة الملكية الفكرية والجهات المحلية صاحبة المصلحة في الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع الأكاديمي والمجتمع المدني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ مسودة أولية للتقرير الاستشاري المتعلق "بالصلة بين الملكية الفكرية وقانون المنافسة في تايلند: التوقعات الدولية والمقارنة".

٤٠- وبناءً على طلبين منفصلين من حكومتي أوغندا ورواندا، استهل الأونكتاد، بالتعاون مع المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، عملاً استشارياً بشأن تقييم الاحتياجات من المساعدة التقنية المتصلة بالملكية الفكرية، وإعداد سياسات تتعلق بالملكية الفكرية وتنفيذ استراتيجيات من أجل رواندا، إضافة إلى تقرير بشأن الأبعاد الإنمائية للملكية الفكرية بالنسبة إلى أوغندا. والهدف العام من هذه الأنشطة هو ضمان اتباع نهج محلية متسقة لإزاء قضايا الملكية الفكرية والاستثمار في قطاعات صناعية شتى.

٤١- وأقر كذلك بعمل الأونكتاد المتعلق بالجوانب التجارية والإنمائية للملكية الفكرية عندما سمي كجهة صاحبة مصلحة في الاستراتيجية وخطة العمل العالميتين المتعلقةتين بالصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية اللتين اعتمدتهما جمعية الصحة العالمية في القرار ٦١-٢١ (أيار/مايو ٢٠٠٨). واستعرض الأونكتاد ومنظمة الصحة العالمية في أواخر عام ٢٠٠٨ إمكانيات الاضطلاع بأنشطة مشتركة لتيسير تنفيذ بعض العناصر الواردة في خطة

العمل. ووقع الاختيار على الأونكتاد أيضاً كشريك تعاوني في إطار التوصية ٤٠ من جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الوايو) بشأن التنمية. وفي هذا السياق، استهل الأونكتاد والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة في أواخر عام ٢٠٠٨ عمليتي بحث وتحليل بشأن عدد من المسائل ذات الصلة بالملكية الفكرية الواردة في جدول أعمال الوايو بشأن التنمية. والغرض من المجموعة الجديدة للتقارير الموجزة بشأن السياسات المشتركة بين الأونكتاد والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (UNCTAD-ICTSD Policy Briefs) هو توفير بعض المقترحات العملية المتعلقة بطريقة تنفيذ التوصيات الواردة في جدول أعمال الوايو بشأن التنمية.

٤٢- وأخيراً، سعيًا إلى تعزيز بناء توافق في الآراء بين الجهات صاحبة المصلحة المعنية بالملكية الفكرية الموجودة في جنيف، قام كل من الأونكتاد والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة خلال عام ٢٠٠٨ بتنظيم عدد من الموائد المستديرة لمناقشة مسائل موضوعية شتى مثل (أ) مستقبل جوانب الملكية الفكرية لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية التي حرت في إطار منظمة التجارة العالمية؛ (ب) نقل التكنولوجيا في إطار الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة؛ (ج) إمكانية تسجيل البراءات الجامعية من أجل الابتكار في البلدان النامية؛ (د) إنفاذ أحكام الملكية الفكرية والآثار الإنمائية؛ (هـ) الدروس المستخلصة من المساعدة التقنية المتصلة بالملكية الفكرية.

٤٣- ويطلب اتفاق أكرا (الفقرة ١٥٤) إلى الأونكتاد "أن يدعم أنشطته في مجالات البحث والتحليل والمساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء فيما يتعلق بحفز تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية. وينبغي تحديد التدابير التي تمكّن المشاريع، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، من الامتثال للمعايير الدولية، وتعزيز قدراتها التكنولوجية والابتكارية، والحصول على التكنولوجيات الحديثة، وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية".

٤٤- واستجابة لهذه الولاية، واصلت الأمانة عملها لبناء توافق في الآراء فيما يتعلق بحفز تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية. والغرض من اجتماع الخبراء الأول المتعدد السنوات عن سياسات تنمية المشاريع وبناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، الذي نظم في جنيف (٢٠-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨)، هو تحديد السياسات وأفضل الممارسات التي تشجع على الإبداع وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وركزت المناقشات على تدابير السياسات الرامية إلى تشجيع روح المبادرة وإنشاء المشاريع، واستعرضت العناصر الرئيسية المحددة لتنفيذ سياسات إنشاء المشاريع. وكان الغرض من الاجتماع أيضاً تحديد السبل الفعالة الكفيلة بتطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، وبوجه خاص، تحسين مستويات إنتاجية المشاريع في البلدان النامية وقدرتها التنافسية بوصفهما وسيلتين للإسهام في مكافحة الفقر.

٤٥- ولزيادة فهم البلدان النامية وتعزيز قدراتها في مجال وضع سياسات ترمي إلى حفز تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية، تعكف الأمانة في الوقت الراهن على وضع الصيغة النهائية لدراسة بشأن "إدماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للبلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية". وتشمل هذه الدراسة ست حالات أجريت بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في صناعات شتى، وتبرز العلاقة بين عدد مختار من الشركات عبر الوطنية والموردين المحليين لهذه الشركات. وتقوم الأمانة أيضاً بوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم: إرشادات للمشاريع من المستوى ٣، التي ترمي إلى تحديد التدابير التي من شأنها تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الامتثال للمعايير الدولية. وفي مجال تيسير الأعمال التجارية، يهدف الأونكتاد إلى اقتراح معيار لإضفاء الشفافية على الإجراءات الإدارية

سيناقش خلال هذه الدورة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، في إطار البند ٤ من جدول الأعمال وهو "تهيئة بيئة تُفضي إلى بناء القدرات الإنتاجية". وقام الأونكتاد أيضاً بتنقيح برنامج عمله لاتخاذ الترتيب اللازم بشأن منشور جديد يتعلق بتيسير الأعمال التجارية.

٤٦- وواصل الأونكتاد، من خلال برنامجه لتنظيم المشاريع (إمبريتيك) توسيع نطاق مساعدته التقنية في مجال تنمية المشاريع. وجرى متابعة منشآت برنامج إمبريتيك في إكوادور وبيرو وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية ورومانيا وزامبيا. واستهل البرنامج بنجاح أيضاً مبادرتين جديدتين في عام ٢٠٠٨. وتمثلت المبادرة الأولى في "مشروع إمبريتيك لجوائز المرأة في قطاع الأعمال" الذي نظم خلال الدورة الثانية عشرة للأونكتاد في أكرا بغانا. وأسهم الاحتفال في إبراز أهمية مساهمة النساء منشآت المشاريع في التنمية الاقتصادية. أما المبادرة الثانية التي عرضت على الجهات صاحبة المصلحة في محفل أفريقيا لتنظيم المشاريع فهي خطة استراتيجية لإقامة شبكة إقليمية متخصصة من أجل إعادة تنشيط مراكز إمبريتيك في أفريقيا وتوسيع نطاقها. وأقر بالمساهمتين العملية والملموسة لهذه المبادرة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وحضر الاجتماع السنوي لمديري إمبريتيك الذي عقد في ساو باولو خلال الأسبوع العالمي لتنظيم المشاريع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ مديرو إمبريتيك من ٢٢ بلداً. وناقش المشاركون أنشطة إمبريتيك وخطط توسيع نطاق التدريب، ونظروا في الاتجاهات الاستراتيجية الجديدة للبرنامج.

٤٧- ويطلب في الفقرة ١٥٤ أيضاً "أن يحلل الأونكتاد الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الأجنبية المنتسبة بهدف زيادة الفوائد الإنمائية للاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التنافسية الدولية لشركات البلدان النامية".

٤٨- ويهدف زيادة تحليل الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الأجنبية المنتسبة، أعد الأونكتاد دراسة عن "إقامة روابط في مجال الأعمال التجارية: منظور السياسات".

٤٩- وفي مجال المساعدة التقنية، أحرز تقدم في إنشاء برنامج إقامة روابط في مجال الأعمال التجارية في الأرجنتين وأوغندا والبرازيل وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق. ولوحظ في أوغندا، في نهاية المرحلة التجريبية للبرنامج، أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن تنمو بما يصل إلى ٤٦٠ في المائة، وأن تزيد العمالة بما يصل إلى ١٠٠ في المائة وأن تحسن فعالية الإنتاجية بما يصل إلى ٢٥ في المائة. وبفضل تحسن المهارات في مجال الأعمال التجارية، قامت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في أوغندا أيضاً بتوسيع نطاق منتجاتها التجارية وتنويعها. وفي البرازيل، حقق أيضاً مشروع الروابط المشترك بين الوكالة الألمانية للتعاون التقني والأونكتاد المنفذ في البرازيل، الذي يضم ٢٠ شركة عبر وطنية ونحو ١٨٠ مشروعاً من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، نتائج ملحوظة. وعلى سبيل المثال أظهر اختبار للأعمال التجارية شمل ٢٧ مشروعاً صغيراً ومتوسط الحجم في شمال شرق ولاية بيرنامبوكو من المشاريع الموردة لثلاث شركات كبرى عبر وطنية (فيليس، وغيردو أميرستيل، وألكوا) أن الشركات الصغيرة زادت من حجم مبيعاتها وحسنت إلى درجة كبيرة نوعية منتجاتها ومهاراتها في الإدارة العامة في أعقاب تلقيها لدورة تدريبية تقنية استمرت لمدة ١٠ أشهر للتغلب على "نقاط الضعف" التي حددتها الشركات عبر الوطنية الشريكة. ووافق عدد من الشركات عبر الوطنية بالفعل على المشاركة في البرنامج في زامبيا.

٥٠- ويطلب اتفاق أكرا (الفقرة ١٥٥) إلى الأونكتاد "أن يساعد البلدان النامية، بوسائل منها بناء قدرتها التقنية، من أجل تحسين ممارساتها المتعلقة بالحكومة الإلكترونية بهدف تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الحكومية في مجالات مثل الاستثمار وإنشاء المشاريع وتطويرها".

٥١- واستجابة لطلبات عدة بلدان نامية بشأن بناء القدرات المحلية لتحسين ممارسات هذه البلدان المتعلقة بالحكومة الإلكترونية، قدم الأونكتاد المساعدة إلى السلفادور وغواتيمالا وفييت نام وكولومبيا ومالي ونيكاراغوا في مجال إدارة نظام القواعد الإلكترونية وتنفيذه. ووضعت أداة الحكومة الإلكترونية هذه من أجل تحقيق الشفافية التامة في الإجراءات الإدارية المتصلة بإنشاء المشاريع وبعملياتها. ويقدم النظام، الذي يُشغّل بالفعل في أكثر من ثمانية بلدان، إجراءات تدريجية من وجهة نظر المستخدم تبين الاشتراطات والتكاليف والمدة الزمنية، وتتيح الاتصال المباشر باستخدام الإنترنت للحصول على الاستثمارات وعلى بيانات للاتصال بموظفي الخدمة المدنية، وقنوات للشكوى.

٥٢- ويطلب اتفاق أكرا (الفقرة ١٥٦) إلى الأونكتاد "عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، أن يساعد البلدان النامية على المشاركة في العمليات الخاصة بوضع معايير ومدونات معترف بها دولياً للمحاسبة والإبلاغ. وينبغي للأونكتاد، جنباً إلى جنب مع الشركاء الإنمائيين، مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات التقنية والمؤسسات اللازمة لتطبيق هذه المعايير والمدونات. وينبغي للأونكتاد أن يواصل المساهمة في مجال المحاسبة والإبلاغ البيئيين للتشجيع على اتباع نهج منسق فيما بين الدول الأعضاء. وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اعتماد وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي".

٥٣- وعقد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ دورته التذكارية الخامسة والعشرين في عام ٢٠٠٨. وحضر الدورة عدد قياسي من الخبراء بلغ ٣٢٥ خبيراً، بما في ذلك عدة وزراء. وعقده جزء رفيع المستوى نوقش خلاله دور المعايير والمدونات الدولية للمحاسبة والإبلاغ في تعزيز الاستقرار المالي في ظل الأزمة المالية. واستعرض الاجتماع مسائل التطبيق العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، بما في ذلك إرشادات من المستوى ٣ للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبناء القدرات في مجال عمليات المحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالشركات والإبلاغ في المسائل غير المالية في مجال إدارة الشركات ومسؤولية الشركات. وإحياءً للذكرى الخامسة والعشرين للاجتماع الأول لفريق الخبراء الذي يشكل معلماً هاماً، نُظمت أيضاً مجموعة من الأنشطة البارزة في مجال الربط الشبكي. واستكمل الاجتماع بحلقتي عمل تقنيتين، واحدة (أ) بشأن معايير المحاسبة في القطاع العام وأخرى (ب) بشأن الاستثمار وتدابير الكشف البيئية والاجتماعية والخاصة بالإدارة. وأشار جميع المحييين في ردودهم على استبيان عمم لجمع تعليقات المشاركين على الدورة إلى ارتياحهم للجوانب التنظيمية للدورة^(٣).

٥٤- ويطلب اتفاق أكرا (الفقرة ١٥٧) إلى الأونكتاد أن "يواصل الاضطلاع بالتحليل السياسي وبناء القدرات المتعلقة بالأطر التنظيمية التحوطية، وإنشاء أسواق تأمين تنافسية، وتنمية الموارد البشرية. وينبغي

(٣) أشار نحو ٩٢ في المائة من المحييين إلى أن الدورة كانت مفيدة بالنسبة لهم.

للأونكتاد أيضاً مساعدة البلدان في تطوير قطاعها التأميني لإتاحة مزايا تخدم التنمية. وفي هذا السياق، ينبغي تقديم المساعدات اللازمة، لا سيما إلى البلدان الواقعة في أفريقيا والاقتصادات الصغيرة المعرضة لمخاطر كارثية".

٥٥- وعقدت الأمانة اجتماعاً بشأن بناء قدرات قطاع التأمين في أفريقيا (٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩) لمناقشة التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في أفريقيا، وتحديد المجالات التي يمكن أن يسهم فيها الأونكتاد في تعزيز قطاع التأمين في القارة الأفريقية.

٥٦- وفي عام ٢٠٠٨، واصل برنامج التأمين التابع للأونكتاد تقديم المشورة والمساعدة التقنية المقدمة إلى البلدان النامية، بما في ذلك، في جملة أمور، التعاون مع المنظمة الأفريقية للتأمين والمركز الأفريقي للتأمين ضد مخاطر الكوارث. وقدمت المساعدة أيضاً إلى حكومة أفغانستان في إنشاء مرفق لضمان تأمين السندات الجمركية. وإضافة إلى ذلك، استُهل مشروعان لتقديم المساعدة التقنية إلى المغرب وتونس بشأن بناء القدرات وتيسير الحصول على التأمين والخدمات المصرفية والخدمات المالية فيما يخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٥٧- وينص اتفاق أكرا (الفقرة ١٥٨) على أنه ينبغي "للأونكتاد أن يواصل دعم أعمال البحث والتحليل التي يضطلع بها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأن يعزز السياسات الدولية والوطنية الفعالة، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى العاملة في هذا المجال".

٥٨- ولتعزيز ما يقوم به من أنشطة البحث والتحليل في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، اضطلع بالعمل في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مع التركيز بشدة على إمكانية تطبيق السياسات على الفور لدعم البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لتسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض تيسير استيعاب مشاريعها للتكنولوجيا وتعزيز سرعة الابتكار لدى هذه المشاريع. ومنحت أولوية أولى لدراسة دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في زيادة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية كجزء من التدابير الرامية إلى التصدي للتحديات الملحة التي طرحتها أزمة الغذاء العالمية.

٥٩- وفي عام ٢٠٠٨ أيضاً، بدأ العمل المتعلق بتعديل شكل تقرير اقتصاد المعلومات ليصبح منشوراً أكثر بساطة وتركيزاً يستهدف الاتجاهات السائدة. وصدر أول تحليل قطري أجراه الأونكتاد بشأن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطة دوائر الأعمال. وقد اشترك المكتب الإحصائي الوطني التايلندي في إعداد هذه الدراسة المعنونة "قياس تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعمال التجارية: حالة الصناعة التحويلية في تايلند".

٦٠- وينص اتفاق أكرا كذلك (الفقرة ١٥٨) على أنه ينبغي للأونكتاد أن "يستخلص الدروس من التجارب الناجحة في مجال نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال جميع القنوات، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي له أيضاً زيادة دعمه للجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيرات التكنولوجية وتقييم مدى فعالية سياسة الابتكار المحلية".

٦١- وقد منحت أولوية العمل في هذا المجال لدعم البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، ليتسنى لها التصدي للتحديات التكنولوجية، بتعزيز سياساتها ومؤسساتها في مجالي التكنولوجيا والابتكار. وتمثل الأداة الرئيسية لتقديم هذا الدعم في "استعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار" التي أجريت في أربعة بلدان خلال

عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ (أنغولا وغانا وليسوتو وموريتانيا). ومن بين تلك الاستعراضات، اكتمل الاستعراض المتعلق بأنغولا وسوف تكتمل الاستعراضات الثلاثة الأخرى خلال عام ٢٠٠٩. وقد عُرضت في الدورة الحادية عشرة للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أيار/مايو ٢٠٠٨ نتائج الاستعراض المتعلق بأنغولا الذي أجري في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتشاور مع حكومة أنغولا. ويتبين من تلك النتائج وجود عدد من الاختناقات الهيكلية والمؤسسية والمالية التي تعوق تعلم التكنولوجيا وبناء القدرات في ذلك البلد، وي طرح الاستعراض خيارات في مجال السياسات لتتظّر فيها الحكومة مع ضمان أن يشكل العلم والتكنولوجيا والابتكار عنصراً بارزاً في استراتيجيتها الإنمائية. وقد جرى التشديد على ما يمكن أن يسهم به العلم والتكنولوجيا والابتكار في مساعدة أنغولا على التقدم في سلسلة صادرات السلع الأساسية والدخول في الشبكات العالمية للصناعات التحويلية.

٦٢- ويطلب أيضاً اتفاق أكرا (الفقرة ١٥٨) إلى الأونكتاد أن "يساعد على تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من خلال عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، وعن طريق المساعدة التقنية المتصلة بذلك".

٦٣- ودعماً للتعاون بين بلدان الجنوب في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، أنشأ الأونكتاد شبكة مراكز الامتياز التي تهدف إلى تعزيز الروابط وتسهيل التنقل فيما بين الدوائر العلمية في البلدان النامية. وتعمل الشبكة مع المؤسسات العلمية والتكنولوجية الرائدة في البلدان النامية، التي تتعاون باعتبارها محاور التعلم والتدريب، وتنظم دورات تدريبية متقدمة وأساسية من أجل العلماء والباحثين في تلك البلدان. وقد أنشئ منتدى موسع على شبكة الإنترنت لتيسير التفاعل فيما بين أعضاء الشبكة والمشاركين في الدورات التدريبية. وتستفيد الشبكة من جمهور كبير في الدوائر العلمية في العالم النامي، ومن قاعدة بيانات تضم ما يربو على ٤٠٠ عالم وباحث وجهات اتصال مختلفة في العالم الأكاديمي. وكان الطلب على الدورات التدريبية كبيراً للغاية على الرغم من أن بعضاً من تلك الدورات تلي احتياجات فئة محدودة من الخبراء. فمثلاً تلقت الدورة التدريبية المتعلقة بالأمن المعلوماتي ما يزيد على ١٠٠ طلب في حين أنها مخصصة لما مجموعه ١٥ مشاركاً. وإجمالاً ورد ما يربو على ٥٨٠ طلباً للمشاركة في دورات مخصصة لما مجموعه ١٣٣ مشاركاً.

٦٤- وينص اتفاق أكرا (الفقرة ١٥٩) على أنه "ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يسهم في بناء توافق في الآراء في المناقشات الدولية بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتأثيراتها على التنمية، وأن يواصل تقديم الدعم بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. كما ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف، وتحديد الخيارات السياساتية وأفضل الممارسات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية في تحديد سبل ووسائل تفعيل البنود المتعلقة بنقل التكنولوجيا والواردة في الاتفاقات الدولية وفي نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وذلك بهدف زيادة فوائدها المحتملة إلى أقصى حد".

٦٥- ويتعلق الجانب الرئيسي من عمل الأونكتاد فيما يخص الأنشطة الحكومية الدولية في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بتوفير خدمات الأمانة للجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. والولاية الواسعة النطاق المسندة إلى اللجنة هي بحث دور العلم والتكنولوجيا في التنمية وزيادة فهمه. ويشمل ذلك صياغة توصيات ومبادئ توجيهية بشأن المسائل المتصلة بالعلم والتكنولوجيا داخل منظومة الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، تتولى اللجنة تنسيق عملية متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي. وقد عُقدت الدورة الحادية عشرة للجنة في جنيف في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨. واجتمع فريق اللجنة لما بين الدورات في سانتياغو، شيلي، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ واشترك في تنظيم الاجتماع الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٦- ونظرت اللجنة في دورتها الحادية عشرة في موضوعين ذوي أولوية وهما:

(أ) السياسات الموجهة نحو التنمية من أجل مجتمع معلومات يتسم بالشمول من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك فرص الوصول والبنى الأساسية وبيئة التمكين؛

(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة من أجل الابتكار وبناء القدرات في مجالي التعليم والبحوث.

٦٧- وأجرت اللجنة أيضاً الاستعراض السنوي الثاني للتقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بمرحلتيه. وأوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بالنظر في مشروع قرار وثلاثة مشاريع مقررات.

٦٨- وينص اتفاق أكرا (الفقرة ١٦٠) على أنه "ينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وبخاصة في عمليات استعراض السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياسات المراعية لمصالح الفقراء، والأطر القانونية والتنظيمية، وقياس اقتصاد المعلومات، بما في ذلك عن طريق 'الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية'، التي أطلقت في الأونكتاد الحادي عشر".

٦٩- وخلال عام ٢٠٠٨، شهد الأونكتاد طلباً متنامياً على مساعدته التقنية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينصب العمل في هذا الميدان على ثلاثة مجالات رئيسية - هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإصلاح القوانين، وقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والاستعراضات المتعلقة بسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - وقد وصل في العام الماضي إلى جميع مناطق البلدان النامية.

٧٠- وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإصلاح القوانين، قدم الأونكتاد المساعدة التقنية المحددة الهدف من أجل تعزيز المزيد من القوانين المعلوماتية الفعالة، وبصفة خاصة في سياق الإدماج الإقليمي. وتُنفذ مشاريع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى سبيل المثال ساعد الأونكتاد فرقة العمل الإقليمية المعنية بالقوانين المعلوماتية التابعة لجماعة شرق أفريقيا في إعداد إطار عمل قانوني إقليمي من أجل مواءمة القوانين المعلوماتية. وقدم مشروع نهائي إلى الأمانة العامة لجماعة شرق أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي أمريكا اللاتينية تلقى نحو ١٠٠ ممثل للحكومة والقطاع الخاص من الدول الأعضاء في رابطة تكامل أمريكا اللاتينية التدريب عن

طريق التعلم عن بعد وحلقات عمل تدريبية مباشرة نظمها الأونكتاد. وفي آسيا قدمت المساعدة التقنية في المقام الأول إلى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا في إطار مشروع "برنامج التدريب من أجل التجارة". وإضافة إلى مشروع القانون المعلوماتي اللذين وُضعا في عام ٢٠٠٧ من أجل البلدين، اتخذت حكومة كمبوديا إجراءات لزيادة التوعية بالآثار القانونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء البلد، باستخدام نسخة لغة الخمير للتعلم عن بُعد من الدورة التدريبية المتعلقة بالجوانب القانونية للتجارة الإلكترونية التي أعدها الأونكتاد. وحددت احتياجات إضافية لتيسير اعتماد قوانين معلوماتية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا امتثالاً للمبادرة الإلكترونية الخاصة برابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٧١- وفي مجال قياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، واصل الأونكتاد أداء دور ريادي في سياق الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وفي عام ٢٠٠٨ أصدر منشوراً بعنوان *مجتمع المعلومات العالمي: رؤية إحصائية لعام ٢٠٠٨* (The Global Information Society: a Statistical View 2008). وإضافة إلى ذلك عمد الأونكتاد إلى تنقيح دليله التقني لإنتاج إحصائيات تتعلق باقتصاد المعلومات، بوصفه أداة أساسية لمكاتب الإحصاء الوطنية التي تتولى جمع بيانات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستقدم النسخة المنقحة من الدليل في الدورة الأربعين للجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

٧٢- وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قام الأونكتاد ببعثة استشارية إلى نيبال لمساعدة الحكومة على تطوير عملها المتعلق بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونتيجة لهذه البعثة، اتفقت الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على إنشاء لجنة تنسيق رفيعة المستوى من أجل وضع إحصاءات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى النظر في وضع إطار عمل وطني لجمع وإنتاج إحصاءات عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وساعد الأونكتاد أيضاً الحكومة التونسية في إنشاء عملية لجمع وتحليل إحصاءات عن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الشركات. ونُظمت دورة تدريبية إقليمية بشأن إنتاج إحصاءات عن اقتصاد المعلومات في إنشيوين بجمهورية كوريا. واستضاف الدورة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومركز التدريب من أجل تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وقد تم التدريب بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الإحصائي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ. وحضر الدورة ٢٤ مشاركاً من ١٦ بلداً. وأسهم الأونكتاد أيضاً في حلقة العمل الإقليمية الرابعة بشأن قياس مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (عقدت في سان سلفادور، السلفادور).

٧٣- وكانت الاستعدادات لاستعراض الأونكتاد الأول لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام ٢٠٠٨ جارية على قدم وساق. وسيُجرى الاستعراض النموذجي من أجل مصر.

٧٤- وينص اتفاق أكرا (الفقرة ١٦١) على أن الأونكتاد "ينبغي أن يساهم في تنفيذ خطط العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن بناء القدرات، وتهيئة بيئة تمكينية، والأعمال التجارية الإلكترونية، والعلوم القائمة على التواصل عبر الشبكات الإلكترونية، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى. وينبغي للأونكتاد أيضاً، بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن يساعد هذه اللجنة في تنفيذ ولايتها المتعلقة بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات".

٧٥- وبمقتضى الولاية الواردة في الفقرة ١٠٨، ومرفق جدول أعمال تونس لمجتمع المعلومات، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد/منظمة التجارة العالمية، واتحاد البريد العالمي ومنظمة العمل الدولية، "الاجتماع الثالث لتيسير خطط العمل لمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية الإلكترونية بشأن موضوع الأعمال التجارية الإلكترونية كميسر رئيسي للقدرات التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم". وعقد الاجتماع في أيار/مايو ٢٠٠٨ وضم نحو ٣٠ جهة من الجهات صاحبة المصلحة التي اجتمعت لتناول مسألة إسهام الأعمال التجارية الإلكترونية في التنمية. وفي أيار/مايو استضاف الأونكتاد "حدثاً عالمياً يتعلق بقياس مجتمع المعلومات" نظمته في جنيف الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. ويمكن الاستفادة من عمل الشراكة المتعلقة بمقاييس مجتمع المعلومات في متابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، فمن شأن هذا العمل أن يفيد في تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف المؤتمر. وبعد هذا الحدث العالمي على الفور قدمت الشراكة تقريراً مرحلياً عن عملها إلى الدورة الحادية عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في إطار البند المتعلق بمتابعة مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات من جدول أعمال الدورة.

٧٦- وتطلب الفقرة ١٦٣ من اتفاق أكرّا إلى الأونكتاد الاستمرار "في تنفيذ مبادرة الأونكتاد للسياحة الإلكترونية، التي أطلقت في الأونكتاد الحادي عشر، بهدف تعزيز مساهمة السياحة في التنمية".

٧٧- واستجابة لهذه الولاية، وضع الأونكتاد مجموعة مواد تدريبية جديدة (خمس وحدات تدريبية وأداة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: جامع البيانات) ترمي إلى بناء توافق في الآراء على المستوى المحلي بشأن الحلول المتعلقة بالأعمال التجارية الإلكترونية في قطاع السياحة في البلدان النامية. وبمجموعة المواد التدريبية تلك معدة لجمهور من القطاعين العام والخاص على السواء، والغرض منها هو تزويد الجهات المحلية صاحبة المصلحة بالأدوات السلوكية والتنظيمية والتكنولوجية اللازمة للنجاح في تنفيذ نماذج الأعمال التجارية الإلكترونية المخصصة للغرض. وكمتابعة لحلقة العمل الإقليمية التي نظمها الأونكتاد بشأن السياحة من أجل قضايا التنمية التي عقدت في مالي (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨) ستنظم أول سلسلة من حلقات العمل المتعلقة ببناء القدرات في موريتانيا وغينيا وبوركينا فاسو ومالي.